



## تجربة الإدارة الأهلية في دارفور 1916-1956 (جدلية العلاقة بين المركز والأطراف)

د. صلاح محمد إجمارة

[smejbara@su.edu.ly](mailto:smejbara@su.edu.ly)

كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا

تاريخ الوصول: 2024.03.28 تاريخ الموافقة: 2024.05.25

### الكلمات المفتاحية:

الإدارة الأهلية، الإدارة المحلية، الحكومة المحلية، القبيلة والدولة، دارفور.

### الملخص

تتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على أحد أهم تجارب الإدارة الأهلية في إفريقيا، حيث تُعدّ دارفور من أولى المناطق التي أُديرَت عن طريق حكم محلي بتوجيه وإشراف الإدارة البريطانية خلال الفترة 1916-1956، حيث تستعرض هذه الدراسة أتماط العلاقة بين زعماء القبائل وحكومة المركز من خلال تفويضهم ببعض الصلاحيات ليتمكنوا من إدارة مناطقهم وأفراد قبائلهم دون تدخل مباشر من الحكام العاميين للسودان، حيث توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج المتمثلة في التضاد بين الحكم القبلي وتطور المجتمع ومقاربة بين حكم المركز والأطراف.

## Native Administration Experiment in Darfur 1916-1956 (The Dialectic of the Center-Periphery Relationship)

Salah. M. Ejbara

Faculty Of Arts, Sirte University, Libya

### Abstract

The relationship between native administration and tribes in Darfur during the period 1916-1956 was complex and multifaceted, This unique investigates this persuasive relationship, characterized by both participation and struggle. The foundation of local organization by the British colonial organization is inspected, in conjunction with its part in keeping up arrange and executing colonial approaches. The point of view of tribal resistance to this framework and the coming about pressures are too analyzed. The unique highlights the advancing flow of this relationship, molded by colonial control, patriot developments, and neighborhood control battles.

### Keywords

Local government,  
Native Administration,  
Center-Periphery.

وقاد إلى شعور بعض المناطق بالتهميش السياسي والاقتصادي ذلك الشعور الذي ظهر جلياً في عدم تهيئة الكفاءات المحلية القادرة على إدارة موارد الإقليم الذي كان يفتقر إلى النخب السياسية الوطنية؛ لذلك ارتأينا البحث في موضوع جدلية العلاقة بين الإدارة الأهلية والقبيلة في دارفور خلال فترة الاستعمار البريطاني لها، حيث احتلت دارفور بعد مقتل السلطان علي دينار سنة 1916 واستمرت الإدارة البريطانية في إدارة الإقليم بإدارة محلية أطلقت عليها الإدارة الأهلية Native Administration حتى الاستقلال سنة 1956.

### أهمية الدراسة:

تكتسب دراسة موضوع جدلية العلاقة بين الإدارة الأهلية والقبيلة في دارفور 1916-1956 أهمية كبيرة تتمثل في فهم كيفية تنظيم المجتمع الفوارى خلال فترة مهمة من تاريخه المعاصر، وفي فهم العلاقة

### المقدمة

تجربة الإدارة الأهلية في السودان بشكل عام وفي دارفور بشكل خاص تجربة جديدة بالدراسة لِمَا فيها من معالجات للمجتمعات التقليدية، وكذلك الدول ذات المساحات الجغرافية الواسعة، وللحد من مشكلة المركز والأطراف والتي تُعدّ من أبرز التحديات التي تواجهها دولة السودان وغيرها من الدول الإفريقية، حيث تتمثل هذه المشكلة في وجود فجوة سياسية، واقتصادية، واجتماعية بين العاصمة وبقية المناطق. لا شك في أنّ الاستعمار لعب دوراً كبيراً في تعميق مشكلة الحكم في السودان من خلال التركيز على تطوير العاصمة على حساب المناطق الأخرى، فأهملت فيها التنمية، وتفاقم فيها الفقر والتخلف والأمية، وخلق أنظمة إدارية ومالية ميّزت منطقة على حساب أخرى، كما أنّ للتنوع الثقافي واللغوي في دارفور دوره في عدم استقراره سياسياً وإدارياً،

الإدارة الأهلية هي نظام إداري انتهجته الحكومة البريطانية خلال فترة احتلالها للسودان (1899-1955)، لإحكام السيطرة عليه بشكل عام ودارفور بعد ذلك بشكل خاص، ووصفه ماكمايكل MacMichael. H. A. بالحكم القبلي أو العشائري Native Administration حيث عدّه أحد أقدم أنواع الحكم التقليدية التي تستند على الولاء القبلي أو العشائري (MacMichael. H. A. 1935)، في حين يعرفها هاميلتون Hamilton. J. A. بأنها انتقال مقاليد الحكم إلى الزعماء المحليين تحت إشراف الحكومة والأساس في هذا النظام أن تمتنع الحكومة عن التدخل في القضايا التي تخص الشأن المحلي وشؤون التسيير الإدارية، وأن تسمح للزعماء القبليين بتولي إدارتها وعلى وجه الخصوص الإدارات الصغرى التي لا تشكل ثقلاً يخشى منه فيما بعد، على أن تكون الإدارة الأهلية بسيطة بحيث يسهل التعامل معها، وألا تتدخل الحكومة إلا عند الضرورة فقط. وتترك للأهالي عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو في بنسقتها الطبيعي كسباً لولائهم (Hamilton. J. A., 1935).

أما اللورد لوقارد Lord Lugard. F. D. مهندس الإدارة الأهلية في إفريقيا فيرى أنّ الهدف الأساس من تطبيقها هو استمرار الاستفادة من النظم التقليدية الإفريقية باعتبارها هيئات لامركزية إدارية مع إيجاد تجانس بين توجهات السياسة البريطانية والحياة الاجتماعية الإفريقية؛ وذلك باعتبار الزعماء القبليين والجهويين مندوبين عن التاج البريطاني الذي تركزت فيه السلطة من الناحية القانونية حيث يكون للحاكم البريطاني حق تكوين قوة الدفاع وفرض الضرائب والحق في التشريع وتنظيم ملكية الأرض واختيار القادة وهذا ما طبقته بريطانيا في مستعمراتها الإفريقية كنيجيريا، والكاميرون، وأوغندا، وكينيا، وزامبيا، والسودان (Lugard. F. D. 1926).

أما في السودان على وجه التحديد فإنّ سياسة بريطانية إدارية تقوم على مبدأ التعاون مع الزعماء الدينيين المعادين للمهدية عقائدياً، وإعادة بعث دور زعيم القبيلة بعد أن قضت عليه المهدية، وإقحام هؤلاء الزعماء بمختلف صفاتهم الاجتماعية في العملية السياسية بصورة غير

بين القبيلة والسلط الحاكمة، كما أنّ للموضوع أهمية أكاديمية تتمثل في إثراء المعرفة في المجال الأنثروبوتاريخي وفي مجال العلوم السياسية، بالإضافة إلى أهمية ثقافية تتمثل في فهم التراث الثقافي للمجتمع الفوارى.

### الإشكالية:

تتمحور مشكلة البحث حول نجاعة الإدارة الأهلية في مجتمع قبلي متعدد الأعراق ذي مكونات اجتماعية تميل لاستقلالية القرار، بسبب إرثها في إدارة شؤونها بنفسها، وللصراع القديم المتجدد بين القبيلة والدولة (الحكومة المركزية) فالتساؤل الرئيس هنا يتمثل في:

ما طبيعة النظام الإداري الذي يتمشى مع مجتمع قبلي؟ وهل لتجاربه السابقة في الإدارة المحلية دور في استقراره أم كانت سبب في حالة الاحتراب والنزاع المستمر بين مكوناته؟ وهل هناك نزعة استقلالية تميل لها المكونات الاجتماعية الفوارية؟

### الهدف من الدراسة:

لا يزال المجتمع الفوارى يعيش حالة من عدم الاستقرار مع وجود فراغ إداري في الإقليم ناهيك عن حالة الاحتراب المستمر بينه وبين حكومات السودان المتعاقبة لدى فإنّ هناك حاجة مجتمعية ملحة يتطلبها الواقع المعاش في دارفور حالياً. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الإدارة الأهلية والقبيلة، وتهدف أيضاً إلى فهم جذور الصراعات والنزاعات المستمرة هناك، كما أنّ لدراسة تجربة الإدارة الأهلية في دارفور دروساً مستفادة فيمكن من خلالها فهم الأنظمة الإدارية التقليدية في إفريقيا.

### التصميم الإجرائي للبحث:

يتضمن البحث مقدمة وأربع محاور وخاتمة تضمنت الخلاصات واستنتاجات وكانت المحاور على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم الإدارة الأهلية.

ثانياً: الإدارة الأهلية في السودان

ثالثاً: الإدارة الأهلية في دارفور.

رابعاً: جدلية العلاقة بين الإدارة والقبيلة.

أولاً: مفهوم الإدارة الأهلية.

العشرين سنة الأولى من الوجود الإنجليزي في الذي لظالما عدّ خلال تلك المدة أنّ القبيلة وبعض الجماعات العرقية الأخرى هي المعارض الرئيس لسياسة الحكم الثنائي. (دار الوثائق، منوعات، 1654/126/1).

بدأت أنماط من الإدارة الأهلية تدريجياً منذ عام 1910 تتمثل في تزايد الطلب على الخدمات الحكومية تدفع ذلك الحكومة إلى إنشاء مجلس استشاري ليكون عوناً للحاكم العام في تصريف أعبائه المتزايدة، وكان المجلس يتكون من سكرتير إداري، وسكرتير مالي، وآخر قضائي، بالإضافة إلى المفتش العام، وما بين اثنين إلى أربعة أعضاء تُرك تعيينهم للحاكم العام، وتتمثل اختصاصات هذا المجلس في اقتراح القوانين واللوائح غير الملزمة للحاكم العام، وغالباً كانت تتمثل في ترشيح الإدارة وتحسينها ومناقشة الميزانية العامة السنوية والسياسات الإدارية والتشريعية. (الطريفي. العجب أحمد 1967).

خلال الفترة من 1916 إلى 1920، نُفذت في السودان استراتيجية سياسية تهدف إلى الاستفادة من العناصر الوطنية، سواء القبلية أو المتعلمة؛ لتحقيق هدفين الأول إداري والثاني سياسي متصل به. تمثل الهدف الإداري في تطّيع المسؤولين البريطانيين لنقل دورهم من الإشراف والمراقبة إلى إدارة فعّالة في المناطق التي يتولونها، بمعنى آخر إنشاء علاقات مباشرة مع المحليين خصوصاً في المناطق الريفية، وترسيخ سلطة مفتش مركزي قوي يهابه الإداريين والموظفين المحليين. هذا التغيير أثر على مكانة القيادات القبلية والموظفين السودانيين والمصريين، مما ربط الأهداف الإدارية بالسياسية. ولتحويل المفتش البريطاني إلى إداري مباشر يتواصل مع العامة كان لا بد من تقليص صلاحيات المأمور وتعيين المفتش بدلاً منه. فتمّ توزيع صلاحيات المأمور المصري على عدد من السودانيين في مناصب مثل القضاة، ومراقبي الشرطة، والمحاسبين، والكتّاب، وتمّ نقل الإدارة القبلية من مكتب المأمور إلى مكتب المفتش مما أدى إلى فقدان المأمور المصري لاستقلاليتته وتحوّله إلى جزء من مكتب المفتش، وأصبح يوقّع المراسلات نيابةً عن المفتش بدلاً من التوقيع باسمه الشخصي. (موسى. عباس صالح، 2007).

مباشرة لصالح الحكومة الثنائية والبريطانية بشكل خاص، فاعتمدت على أولئك الزعماء لإدارة أفراد قبائلهم وفق لوائح ونظم عرفية تمّ إعادة بلورتها وصياغتها في إطار جديد يخدم مصالح الحكومة سياسياً وإدارياً، نظراً لاعتبارهم المحرك الأساس للقبائل المستقرة والرحل، واستعان بهم في جمع الضرائب وتنفيذ الأحكام وبسط الأمن في إطار حكم شبه محلي عائده الأساس يصب لصالح الحكومة المركزية في الخرطوم. (محبوب. محمد أحمد، 1945)

كان على الحكومة المركزية في الخرطوم أن تجد وسيلة تنفيذية محلية لتغطية كل التجمعات البشرية المنتشرة على مساحة البلاد الشاسعة؛ وذلك بسبب السيطرة الكاملة على بلد يتميز بمساحته الواسعة، في ضل وسائل المواصلات بدائية، وتعقيد الحياة الاجتماعية (نجيب. جعفر محمد علي، 1966)، مما يسهّل عليهم حكم تلك المجموعات القبلية بصورة غير مباشرة تقوم أساساً على فهم الأوضاع الحياتية السائدة في تلك التجمعات المحلية، وترك إدارة شؤون الحياة اليومية في أيدي الزعماء المحليين المواليين للحكومة، وتمسك هي من ورائهم بزمام الأمور كمخطط رئيس لتلك السياسات دون إظهار الدور الذي تلعبه الحكومة البريطانية في إدارة المنطقة كمستعمرة واضحاً للعامة، آخذة العمل بمقتراحات الموظفين الإنجليز، أصدرت الحكومة الثنائية مجموعة من القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الشيوخ، الذين لم يكن بوسعهم التنازل عن مركزهم وسلطتهم الاجتماعية تحت أي ظروف، ولذلك كانوا مهيبين ومستعدين للعمل ضمن الإدارة الأهلية.

### ثانياً: الإدارة الأهلية في السودان.

عرف السودان نظام الإدارة الأهلية في بعض الممالك الإسلامية كمملكة الفونج وسنار، ولدى بعض القبائل الكبيرة كالثلثك والعبدالاب، حيث عدّت الإدارة الأهلية الركيزة التي بُنيت عليها لاحقاً دولة السودان الحديثة، وخلال فترة الحكم الثنائي تولّت إدارة البلاد فئة قليلة من الإداريين البريطانيين والتي واجهت صعوبات بالغة في التعامل مع المحليين، ورغم ذلك فإنّ فكرة الإدارة الأهلية لم تتبلور إلّا بعد مضي

هنالك مساس بمصالح الحكومة. (MacMichael. H. A. 1935).

كان المستر ديفيز Mr. Davies معتمد دار المساليت الجديد من الشخصيات البارزة الداعمة لمواقف الحاكم العام ومن المؤيدين لها. وبالمثل كان السير سرفيلد هول E. G. Sarsfield-Hall، مدير مديرية كردفان من المتحمسين جداً لهذه الأفكار، وكذلك مدير مديرية دارفور بنس مبروك الذي رأى في الإدارة الأهلية خطوة استراتيجية مهمة (جاد الله. عبد الله علي، 2005)، وعملاً بما جاء في التقارير وتنفيذاً لمقترحات مديري المديرية أقرت الحكومة نظام الإدارة الأهلية والذي كان يختلف شكلاً ومضموناً عن نظام الخدمة العامة المدنية والعسكرية السائد في المستعمرات البريطانية في السودان بداية التواجد البريطاني فيه (آدم. ايدام عبد الرحمن 2008). جاء بعث هذا النظام مبنياً على أهداف محددة سلفاً لا ترى بريطانية في تحقيق أهدافها إلا به. ولذلك أولته اهتماماً وأخضعته لعدد التعديلات لتحسين أداء منفذيها، وأزلت كل ما يمكن أن يعيق تنفيذه (يوسف. عبد الله صالح، 1985). ولتقوية أركان النظام منحت السلطات شهادات تولى لقادة القبائل، وأعطتهم نصيباً محدوداً من صلاحيات المفتشين في المجالات الإدارية، الأمنية، والقضائية. هذا التفويض كان بهدف تمكينهم من إدارة أتباعهم بفعالية، ولتتمكنوا من حفظ الأمن والنظام، تحصيل الضرائب، الزكاة، والعشور، بالإضافة إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات والمشاحنات القبلية والعرقية وغيرها (آدم، 2008).

وتماشياً مع هذا التغيير فإن الحكومة الثنائية قامت بدمج عدد من المديرية في بعضها البعض، وتوسعت المراكز وتعمقت سلطة الحكومة في أواسط المجموعات القبلية والريفية عن طريق إنشاء إدارات أهلية على أساس قبلي تارة وجهوي تارة أخرى محاولة بذلك خلق قوميات صغيرة ذات كينونات سياسية مستقلة ومستمدة عصبتها من العرق أو اللغة أو الدين. وإن هذا الإجراء مكن البريطانيين من التخلص من حلفائهم المصريين الذين كانوا يشغلون الإدارات المتوسطة في الهرم الإداري

صاحب نهاية الحرب العالمية الأولى ظهور أزمات سياسية خاصة بين بريطانيا ومصر كان لها انعكاساتها على الوضع الاقتصادي للسودان مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في مخططاتها السياسية لخلق توازن قوى في المجتمع السوداني وأعادت بناء الجهاز الإداري بما يتماشى وطبيعة المرحلة. (دار الوثائق، منوعات، 1405/78/1).

وفي ذلك أشار اللورد منلر Lord Alfred Milner في تقريره عن القضية المصرية إلى أسباب التحولات الإدارية والمالية، وأن مشكلة السودان تكمن في مساحته الشاسعة والاختلاف الكبير في مكوناته الاجتماعية، وأشار إلى أن إدارة مناطقه المختلفة يجب أن تترك بقدر المستطاع في أيدي سلطات محلية تخضع لأشراف ومتابعة من قبل المدراء البريطانيين. كما يجب أن تتبع سياسة اللامركزية، واستخدام الوطنيين في أداء الأعمال الإدارية الأساسية التسييرية لتلك المناطق، وتنفيذ تلك السياسات سيوفر في ميزانية الإدارة البريطانية (دار الوثائق، منوعات، 1655/126/1).

تلك المقترحات حظيت بموافقة الحاكم العام السير لي ستاك Sir Lee Stack 1917 – 1924، الذي طلب من مديري المديرية تقديم تقارير حول هذه السياسة وإمكانية تنفيذها في كل مديرية. وفي اجتماعهم السنوي لعام 1921، أوصى مديرو الجنوب بإلغاء لقب المأمور وتفويض الشيوخ بسلطاته للحكم وفقاً لقوانينهم وأعرافهم السائدة (مقرص. يواقيم رزق، 1984).

كما أكد هدلستون Huddleston. H. J.، مدير مديرية الخرطوم أن تعزيز الروابط بين الأهالي وحكومة البلاد يُعدّ الطريقة الأمثل لتلبية تطلعاتهم السياسية وغرائزهم، ويتم ذلك من خلال تشجيع أبناء الشيوخ على الانخراط في خدمة الحكومة بمناصب نواب ومأمير. وفي السياق ذاته أيد مدير مديرية بربر السيد براون Browne. W.G، منح لقب ناظر للقبائل التي استقر فيها النظام الإداري بشكل ملحوظ، وأن يمنح الشيوخ سلطات قضائية، بينما اعترف جاكسون Jackson. H. مدير مديرية دنقلا بأنّ العرف والتنظيم القبلي كان سائداً من قبل بين البدو، ولكنه لا يرى ضرورة التدخل في الشؤون القبلية إلا أن يكون

عقب تولي السير جورج ستيوارت سايمز Symes. G. منصب حاكم عام للسودان في الفترة (1934 - 1940)، أحدث تغييراً جذرياً في نَحج الإدارة، حيث استبدل نظرية الحكم غير المباشر التي كانت تعتمد في إدارة الأمور على زعماء القبائل والذين كثيراً منهم كانوا غير متعلمين. فقام سايمز بجولة في مختلف المديرية وأجرى مناقشات مع مديريها والإداريين. وفي 5 يونيو 1934، كتب مذكرة عن الإدارة، وفي يونيو 1935، كتب مذكرة أخرى تدعم الأولى. دعا موظفيه إلى التعاون مع رجال الإدارة من المثقفين السودانيين لبناء أمة حديثة، وذلك بدلاً من الاعتماد على السلطات القبلية التي لم تثبت جدارتها في المناطق الحضرية المتقدمة ومن النتائج التي توصل إليها سايمز أنّ الحكم غير المباشر يُعدّ فلسفة تقليدية نفعية مؤقتة، ولذلك سعى إلى تنمية الاقتصاد وتطوير التعليم وتشجيع بناء اجتماعي وسياسي سليم على هدي الأسس الأوربية هدفاً رئيساً من أهداف الإدارة البريطانية الاستعمارية الجديدة. (بحيث. جعفر محمد علي، 1972).

#### ثالثاً: الإدارة الأهلية في دارفور.

كانت بريطانيا قد طبقت سياستها الإدارية في مختلف أنحاء السودان وخاصة النائية منها منذ بداية فترة الحكم الثنائي للسودان سنة 1899 إلى أن احتلت دارفور في 1916، حيث يعتمد هذا النظام على منح الزعامات الأهلية صلاحيات واسعة في إدارة شؤون مناطقهم، مع إشراف حكومي عام لضمان اتساق تلك الإدارة مع المبادئ والمصالح العامة مع الحفاظ على مناصب الشيوخ الذين أظهروا ولاء للحكومة المركزية، مع تكليفهم بإدارة مناطقهم طبقاً للعادات والتقاليد السائدة ولم تتدخل الحكومة في تلك الإدارة إلا في الحالات التي تستدعي ذلك ضرورة.

أمّا في دارفور فالإقليم يُعدّ من أقدم المناطق التي اعتمدت على إدارة شؤونها المحلية بنفسها، حيث شكّلت تنظيمات اجتماعية أدارت عديد الأمور الإدارية، وتعد من أكثر الإدارات قبولاً وثباتاً عبر الحقب والأزمان خلال تاريخها الطويل، فهض النظام الإداري الأهلي المعروف بالإدارة الأهلية في دارفور لينظم حياة المجتمعات المحلية عن طريق توفير الأمن

وبالإضافة إلى أنه فتح لهم الطريق لخلق علاقات مباشرة مع زعماء القبائل. (دار الوثائق. منوعات، 2451/171/1).

وتُعدّ فترة جون لودر مافي Maffey. J. L الحاكم العام 1926 - 1933، والسكرتير الإداري ماكمايكل، وهما مهندسا الإدارة الأهلية في السودان. ففي إبريل 1921 تمّ اعتماد مسودة أول قانون ينظم الإدارة الأهلية عُرف بلائحة سلطات مشايخ الرحل، وتمت إجازتها بعد مصادقة مديري المديرية عليها في الاجتماع السنوي العام في فيفري 1922، ليكون أول قانون ينظّم عملية إدارة البلاد على أساس قبلي تمكن خلاله مشايخ وزعماء القبائل الرحل من ممارسة السلطة القضائية على أفراد قبائلهم وفق العرف السائد لديهم، واقتصرت تلك الممارسات على بعض الحالات داخل القبيلة نفسها (Gazette 1/6/21. 1922). وفي عام 1925م صدر قانون المحاكم القروية ليشمل زعماء القبائل، وفي عام 1932م صدر قانون المحاكم الأهلية وأعطيت تلك السلطات القضائية للزعماء القبليين نفوذاً كبيراً لكي ترسخ أقدامهم في السلطة (Gazette 1/7/24. 1925).

وفي عام 1930 اجتمع جون مافي بموظفيه لمتابعة قانون الإدارة الأهلية ومناقشة وضع تشريعات جديدة بشأنه، ولكن الاتجاه السائد كان يرى خطورة منح صلاحيات أكثر للزعماء القبليين وضرورة الحد من سلطات الزعماء، وبالتالي لم تمنح سوى ثلاث إدارات أهلية. اثنتان منهم في دارفور والأخرى في النيل الأبيض. وكان جون مافي حريصاً على أن تكون كفة السلطات القبلية موازية للمثقفين والزعماء الدينين، وبعد أن استتب الأمن صدر قانون محاكم السلاطين عام 1931، وقانون المحاكم الأهلية في سنة 1932م (Gazette 1/7/26. 1927).

في نظام الإدارة الأهلية يحتل الناظر أو الملك أو السلطان موقع الصدارة، إذ يُعدّ القائد الروحي لقبيلته والوكيل الرسمي لسكان منطقته لدى الحكومة، يليه في الهيكل العمدة الذي يشكّل نقطة الارتكاز الإدارية، وفي الأساس يقف شيخ القرية أو الفريق. تتمثل مهامه في الحفاظ على الأمن وجمع الضرائب، وتنفيذ الإجراءات الإدارية ضمن نطاق سلطته. (دار الوثائق. منوعات، 1654/126/1).



دالي قد شملت كل مجالات الحياة العامة، تعرّف خلالها الفوارى على حقوقه وواجباته. وبعد احتلال دارفور من قبل الحكم الثنائي في عام 1916-1956، مرّت عملية تطبيق الإدارة الأهلية بثلاث مراحل وهي:

### • مرحلة تأسيس الإدارة الأهلية في دار فور 1916-1927.

هذه المرحلة بدأت عقب سقوط سلطنة الفور بمقتل سلطانها علي دينار واحتلالها من قبل بريطانيا، والتي كانت تسعى في هذه المرحلة إلى المحافظة على بنية النظام الاجتماعي واستقراره في الإقليم بأقل النفقات والمصاريف من خلال اعتمادها على الزعامات المحلية ففي بداية الأمر فُرض نظام شبه عسكري فوق تلك الإدارات التقليدية، وكانت أمور المديرية في يد القائد السياسي هارولد مكمايكل MacMichael. H. A. وقائد الجيش الذي كان يعمل بالتعاون معه. فقسمت دارفور إلى وحدات إدارية على نمط الإدارات التقليدية السابقة. يشرف على كل قسم من هذه الأقسام حاكم لم تعرفه دارفور من قبل، وهو المفتش الذي ركز كل الأمور في يده حيث كان جيلان Gillan. J.A أول مفتش إنجليزي في دارفور، خلال هذه الفترة وجدت بريطانيا صعوبات بالغة في تنفيذ مشروع الإدارة الأهلية على بعض القبائل الكبيرة والقوية والتي لطالما كانت شبه مستقلة في إدارة شؤونها (نجيب، 1966).

عندما استقرت الأمور للحكومة الإنجليزية في دارفور اعترفت بالنظام الأهلي الذي كان سائداً، وأجرت بعض التعديلات عليه لتلبية احتياجاتهم. فأصدرت عدداً من القوانين الصارمة التي تهدف إلى تنظيم إداري يحدّ من المنازعات المستمرة حول الأراضي، ومنع تحرك القبائل إلى مناطق الآخرين إلا في حالات قاهرة مثل تجنب الكوارث الطبيعية مثل المجاعات والحروب والأوبئة، على أن يعودوا إلى ديارهم بعد زوال الأسباب، حيث تمّ تعيين زعماء كنظار وشراتي مع منحهم صلاحيات محدودة (صالح. التجاني مصطفى محمد، 2000). فُقِسِّمَت دارفور في عام 1917 إلى خمسة مراكز: (الفاشر، كتم، أم كدادة، نيالا وزالنجي)، وقُِسِّمَت المراكز إلى مأموريات فمثلاً قُِسِّمَ مركز كتم إلى وحدات إدارية في كل من مليط وكبكاية ثم دمج مركزي الفاشر وأم كدادة، وفي

والحماية، وتنظيم العلاقات بين مكوناته الاجتماعية ذات الاختلافات العرقية واللغوية (آدم، 2008).

تتوزع القبائل في دارفور داخل وحدات إدارية تسمى بالحواكير وهي رقعة جغرافية منحت للقبيلة المعنية منذ عصر سلطنة الفور بواسطة سلطة مركزية، فأصبحت تخضع لمسئولية أهلها ومع مرور الزمن أصبح هنالك ارتباط وثيق بين الدار أو الحاكرة وزعامتها التقليدية التي يأتي على رأسها السلطان أو الملك، أو الدمقاي عند القبائل الرنجية والناظر عند القبائل العربية حسب التقسيم المحلي، ونجد هذه التقسيمات تتداخل إذ نجد لقب ناظر ولقب ملك عند بعض القبائل ذات الجذور الرنجية مثل نظارة الرزيقات بجنوب دارفور وبني هلبة وعند القبائل شبه الرنجية مثل البرتي والميدوب والزغاوة. وتتولى هذه الزعامات مسئولية أفراد القبيلة ومن يعيش معهم في الدار، ويقوم رئيس الزعامات التقليدية بجمع الزكاة والعشور والأتاوات من الأهالي وكان لسلطين دارفور عدة أساليب لتقوية أو اصر العلاقات مع القبائل وزعامتها، ومنها تقديم الطبول والنحاسات وكسوة الشرف وتقديم الأسلحة والدروع، وتخصيص الحواكير ومنح الألقاب الرفيعة وعبارات التشريف ومنها استقبال أبناء زعماء القبائل ليطم تعليمهم داخل البلاط السلطاني (داوود. عبد المجيد عبد الرحمن، 2009).

استمدّ النظام الإداري التقليدي في دارفور أحكامه من مزيج غنيّ من الشريعة الإسلامية والاعرف المحلية عدّد كل ما هو مستمد من الشريعة والعرف مقبولاً في نظر الفواريين، ويُعدّ تجسيداً للعدل والحق. ولم يكن هناك اهتماماً بفصل الشريعة عن العرف، حيث حظي العرف بمكانة مرموقة في النظام الإداري التقليدي، واستمرّ تأثيره سائداً حتى وقت متأخر، اعتبر فيها الركن الثاني بعد أحكام الشريعة في القضاء الأهلي، فكان القاضي يصدر أحكامه إما استناداً إلى الشريعة أو العرف المحلي. ومجال العرف في الإدارة التقليدية بدارفور واسع، فمثلاً ينظم العلاقات وحقوق الأفراد والجماعات ومصالحهم، في الرعي والزراعة والترحال وحق استخدام الأرض وحيازتها وتعاقب الناس عليها والاستخدام المشترك للمياه، وفي مجال الطرق والدروب وأساليب الزراعة. (أبو سليم. محمد إبراهيم، 1975). كانت أوامر السلطان والتي عرفت لاحقاً بقانون

#### رابعاً: جدلية العلاقة بين الإدارة والقبيلة.

لا شك في أنّ لدارفور وضع خاص في مجال الإدارة الأهلية بسبب اختلاف نظام إدارتها والحكم فيها طيلة ثمانية عشر عام منذ 1899 ولغاية 1917، ومن ناحية أخرى فإنّ طبيعتها الاجتماعية تختلف عن السودان الشمالي والشرقي من حيث التركيب القبلي ففي دارفور توجد القبائل الزنّجية التي لها عاداتها وتقاليدها وأعرافها المغايرة شكلاً ومضموناً عن القبائل العربية، ومن ناحية ثالثة فإنّ دارفور لم تمرّ ببدايات التجربة الأهلية كباقي أجزاء السودان لذا فإنّ نقص الكادر الإداري الكفاء دفع بينس مبروك (Annual Report for 1928)، إلى الاقتراح على الحكومة أنّ تكون الإدارة مباشرة على دارفور من خلال حكومة بيروقراطية مصغرة يكون مركزها الفاشر وعدم ضمها إلى حكومة السودان في الخرطوم، ولكن الحكومة رفضت الاقتراح بسبب سياسة التهجير التي تعرضت لها قبائل دارفور على أيام المهديّة، ورأت ضرورة تطبيق سياسة الحكم غير المباشر المطبق في بقية أجزاء السودان آنذاك خاصة المديرية الشمالية، وعملت مباشرة في التعاون مع السلطات القبلية التقليدية خاصة فيما يتعلق بإعادة توطين القبائل المهجرة (Darfur kutum. A. 41/2/6. 1919)

واجهت الإدارة البريطانية في دارفور تحدياً كبيراً تتمثل في ظهور المهديّة الجديدة في شمال الإقليم، بعد القضاء عليها في جنوبه وتبنت الحكومة إلى أنّ القضاء على هذه الحركة يتطلب تعاون زعماء القبائل أنفسهم، وقدم مدير المديرية بنس مبروك، تقريراً للحكومة حول الظاهرة، أشار فيه إلى انتشار المهديّة بسرعة في المدن والأرياف، لا سيّما بين أفراد قبائل الزيادة والبرتي في مليط والكومة وأمّ الحسن، كما ذكر أنّ أحد أبناء المهدي ويدعى عبد الرحمن، قد تمكّن من إحياء الحركة وكسب تعاطف أعداد كبيرة من الفواريين، خاصة ذوي الميول الدينية (Darfur kutum. B. 10/1/1. 1919)، ولقطع الطريق على عبد الرحمن المهدي في كسب تأييد زعماء القبائل رأت الحكومة ضرورة تدعيم وتنظيم السلطات القبلية في دارفور، والعمل على كسب ثقة زعماء ومشايخ القبائل وتفويضهم بالمزيد من السلطات كأنّ تجعلهم

عام 1919 أضيف مركز دار المساليت رسمياً لدارفور وخلال هذه الفترة لعب رجال الإدارة الأهلية في دارفور دوراً إيجابياً في التعاون مع كافة المؤسسات والمصالح والإدارات الحكومية في تنفيذ برامجها الخدمية كل في منطقتة، حيث الاعتماد عليهم في استنفار الأيدي العاملة اللازمة في المسائل التي تحتاج إلى ذلك وفي فض النزاعات القبلية، إلا أنّ هذه الفترة توصف بالأصعب في فرض الإدارة الأهلية على الفواريين (Lampen. G.D. 1950).

#### • مرحلة استقرار الإدارة الأهلية 1928-1948.

خلال هذه الفترة عملت بريطانيا على تطوير الإدارة الأهلية في دارفور وذلك من خلال دمج الكيانات القبلية الصغيرة مع بعضها البعض كما أجرت عدة مراسم وسنت القوانين التي تعزز مكانة الزعماء القبليين المواليين للحكومة والذين من خلالهم تدار دارفور، وفي المقابل سنت التشريعات التي تستبعد وتعاقب غير المتعاونين معها والذين تصل عقوباتهم في بعض الأحيان إلى الاستبعاد من دارفور، كما عملت على تحسين كفاءة الموظفين المحليين، كما منح الزعماء المزيد من الصلاحيات الإدارية، وتعدّ هذه من أكثر الفترات استقراراً للإدارة الأهلية والأقل صعوبات في التنفيذ. (دار الوثائق، متنوعات 3520/265/12).

#### • تدهور الإدارة الأهلية وإلغائها في دارفور 1948-

1956

شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي كان لها انعكاساتها على حال الإدارة الأهلية في دارفور، حيث تعدّ هذه الفترة فترة تزايد الوعي القومي، وظهور الحركات الاستقلالية التي صاحبها ظهور الأحزاب السياسية فأثرت تلك التغيرات على العلاقة بين الإدارة الأهلية والقبيلة في دارفور ففي حين استمر الزعماء القبليين بالتمسك بما وبسلطاتهم على أفراد قبائلهم كان هناك تيار المتعلمين الذي ينادي بالجزية بعيداً عن القبلية، فظهرت حركات المعارضة للإدارة الأهلية واعتبرت أداة من أدوات الاستعمار تزامن ذلك مع بعض الإجراءات التي اتخذتها بريطانيا كسحب بعض الصلاحيات من زعماء الإدارة (عبد الله. علي حسن، 1986).

بشكل فعّال كما أحييت العديد من العادات والممارسات خاصة تلك المتعلقة بالمناصب القيادية القبلية والدينية وغيرها وجنّدت العديد من أبناء دارفور لتقلد المناصب التي يتم من خلالها تسيير دفة الأمور لصالح الحكومة (حسين. عبد الله، 2012)، ورُكّزت على هذا الاختبار إمعاناً في دعم العادات والتقاليد القبلية والعرف المحلي، فكل القيادات العليا المؤثرة في الإدارة الأهلية هم من بيوت توارثت هذه المناصب منذ عهد السلطنة وذلك ضماناً للحصول على إجماع الأهالي وخضوعهم لهذه القيادات التي أعادت صناعتها بما يتلاءم وسياستهم ولكن على أسس تاريخية راسخة مثل إمارة زالنجي التي راعت فيها الإدارة البريطانية أن تكون قيادة هذه الإمارة من الأسرة المالكة للسلطنة فكان اختيار الأمير عبد الحميد بن السلطان إبراهيم قرض 1928 العائد لتوه من القاهرة، ومثله حينما أعيدت مقدمومية الشمال من جديد بقيادة المقدم محمد يوسف بن محمد شريف 1926 والمقدم عبد الرحمن آدم رجال مقدوماً على الجنوب إلى درجة أنه لا يوجد استثناء لهذه القاعدة إلا من قبل بعض القبائل العربية المرتحلة المعتمدة التأثير الإداري أو السياسي في دارفور (Darfur-Kutum. B.11/1/3).

عندما بدأت مرحلة التطبيق لنظام الحكم غير المباشر كانت بريطانيا قد جنّدت عديد الإداريين الإنجليز لتكفل بمتابعة وتقييم مع تنفيذ طبعاً الخطة المعدة بكامل تفاصيلها، وكانت خطوات المرحلة الأولى تهدف إلى دمج الكيانات القبلية الصغيرة إمّا مع بعضها لتكوّن وحدة كبيرة أو ضمها إلى كيانات أخرى مجاورة لها تكون أكبر حجم منها على أن يكون هناك قواسم مشتركة فيما بينها يولد نوع من الانسجام الاجتماعي، وقاموا بالفعل بتطبيق تلك السياسة في جنوب دارفور عند ضم قبائل الداجو والبرقو والمسيرية عند تكوين مقدمومية نبالا، وكذلك في غرب دارفور عندما ضُمت قبائل المسلات دنفر والمسلات نحاس والقبائل الفاطنة بمنطقة كاس إلى نظارة الهبانية كما ضمت قبائل المعاليا إلى إدارة قبائل الرزيقات (أبو سن، 1967)، وفي شرق دارفور قاموا بتنصيب الشرتاي ضوء البيت عبد الدائم بسبب مكانته الاجتماعية المرموقة، وفي شمال دارفور تم إحياء مقدمومية الشمال من جديد وأضيف إليها قبائل الزغاوة والتنجر ومجموعات صغيرة أخرى لتكون تحت زعامة

مسؤولين عن الإدارة الفعلية لقبائلهم في إطار اللوائح والقوانين التي أصدرتها الحكومة المركزية، وكإجراء احترازي يتمكن الزعماء من منع أفراد قبائلهم من الانضمام إلى الحركة المهديوية الجديدة، ولذلك منحت الإدارة البريطانية صلاحيات أوسع للزعماء القبليين والمحليين في دارفور (Darfur kutum. B. 11/2/2. 1925)، وأخذت في تقسيم الوحدات الإدارية التي تتبع لها القبائل على أسس جغرافية واقتصادية مع الأخذ في الاعتبار الجانب القبلي وتجنب فصل القبيلة الواحدة بين مركزين إداريين مما قد يثيرها ويسبب نفورها من النظام الجديد، وضم القبائل الصغيرة لأقرب قبيلة كبيرة تسهياً للإدارة والحد من التكاليف المالية (Intell. 1/36/182. 1925).

كانت تجربة الإدارة الأهلية في دارفور خلال مراحلها الأولى تتميز بقدر كبير من الاستقلالية مع تدخل حكومي محدود ومع صدور قانون المحاكم القروية وقانون المشايخ بدأت الإدارة البريطانية في وضع الخطط والمقترحات حول كيفية تنفيذ سياسة الحكم غير المباشر في الإقليم مستندة في ذلك على تجربة السير فردريك لوقارد، الذي طبّق سياسة مشاهجة في نيجيريا خلال فترة حكمه 1914-1919 (أبو سن. علي عبد الله، 1967)، وقد بذل الإداريون البريطانيون كل ما كان بإمكانهم لتطبيقها، خاصة بعد أن أفادت التقارير الأولية بأهلية دارفور لإقامة مثل هذا النظام واعتبارها أكثر المناطق صلاحية لتطوير السلطات القبلية من مديريات السودان الأخرى بسبب قوة النظم القبلية لديها، مما دفع الحكومة إلى اتخاذها نموذجاً أساسياً لتطبيق تلك السياسة (محبوب، 1945).

كان لتجربة لوقارد جور كبير في بناء وتطوير سياسة الحكم غير المباشر في دارفور واعتُبر كتابه "الإدارة النيجيرية" من المصادر الأساسية التي استندت عليها الإدارة البريطانية في بناء وتطوير سياسة الحكم غير المباشر في الإقليم، فاستفادت الإدارة البريطانية من خبرة لوقارد في تطبيق هذه السياسة في نيجيريا، وقامت بدراسة التاريخ الاجتماعي والأنثروبولوجي لإقليم دارفور لفهم النظم القبلية والعادات والتقاليد السائدة. لذا، شكلت عدة لجان مختصة لدراسة البنية الاجتماعية في دارفور وتقديم التوصيات حول كيفية تنفيذ سياسة الحكم غير المباشر



الإدارية الخاصة بتبعية كباكبية ومليط ودار ميدوب والزيادية، التي خضعت لإشراف المفتش العام مباشرة (أبو سن، 1967).

لم يغفل البريطانيون مسألة التنوع القبلي في دارفور كاختلاف العادات والتقاليد وحتى اللغة وعديد الطقوس الدينية، خاصة تلك الاختلافات التي تعاني منها قبائل البرقي والزغاوة والميدوب، كما لم تغفل على مسألة الاستقلالية القبلية أي جنوح القبائل القوية والكبيرة إلى استقلالية إدارتها، هي مسألة تاريخية تعتبر عند بعض القبائل من المسلمات لا يمكن مساسها لدى بعض المناطق رغم صغر حجمها أحياناً مثل القمر والزغاوة والرزيقات، حيث أصبحت من الصعوبة بمكان دمجها أو ضمها إلى بعض، إلا أنها طالبت الزعامات القبلية لتلك المجموعات أن تقوم بالتنسيق فيما بينها كمرحلة أولى تمهيداً لدمجها لاحقاً أن أمكن ذلك (أبو سن، 1967)، وعلى الرغم من خطورة تلك الخطوة إلا أن الإدارة البريطانية كانت ترى أن معظم شروط التجربة قد توافرت في دارفور بشكل عام بصورة تسمح بالمباشرة بتطبيقها، وكانت ملاحظاتهم التي سجلوها في المذكرات والدراسات التي حوت الخطط التفصيلية لكيفية تطبيق هذه التجربة تتمثل في ضرورة البحث عن مصدر دخل وتمويل للإدارات الأهلية الكبيرة بشكل منفصل عن الخزينة العامة، وخاصة تلك المصروفات المتعلقة بمرتبات النظّار والشراتي والسلطين والملوك والعمد والفرش، بسبب ضعف المكافآت التي يتقاضونها مقارنة بحجم العمل الذي يؤديه. (MacMichael. 1935).

ومن ضمن التطورات الإدارية التي أتخذها الزعماء المحليين عام 1937، ولمواكبة التغيرات المحلية أقدم بعض الزعماء كسلطان المساليت ببعض التحويلات ورغم محدوديتها إلا أنها عُدت كثورة في الإدارة المحلية ومن أهم تحويراته أن أقدم على تقليص الشراتي إلى ستة فقط في الجزء الشرقي من الدار وكان يهدف من خلالها إلى إحكام سيطرته الإدارية وتعزيز النواحي الأمنية والحد من النزاعات الإدارية بين الفرش والذين طال بعضهم التغيير أيضاً واستبدلهم بأخرى، تلك التغييرات اعتبر معتمد دار المساليت وكذلك المفتش أنها مؤشرات نجاح تجربة الإدارة الأهلية خاصة عقب منحها ميزانية منفصلة خاصة بها، ومن ضمن

واحدة، أما قبيلة الرزيقات الشمالية فكانت تحت زعامة إبراهيم موسى مادبو المتعاون جداً مع الإنجليز والذين كانوا ينظرون إليه أئموذجاً للزعيم القبلي الذي يجب أن يحتد به. (دار الوثائق، 3520/265/12)، أما دار المساليت فكانت بها الأرضية المناسبة التي كان البريطانيون يرون فيها المكان الأنسب لزراع النظام الجديد، حينها كانت تحت زعامة السلطان بحر الدين أندوكة وعدت حينها إمارة تشبه إلى حد كبير الإمارات الإسلامية النيجيرية وقد أُستثنى من المنطقة دار القمر فقد أُتبع مباشرة لمعتمد دار المساليت، أما بالنسبة إلى الفاشر فأخذ في الاعتبار عند التعامل بشأنها الإداري النواحي التاريخية فحسب توارث الزعامات كان محمد محمود الدادقاوي هو المسؤول المباشر عن إدارتها، ويتعاون مع الإدارة الجديدة تم تثبيته، وأُعتبرت من الإدارات النموذجية التي يجب أن يحتد بها أيضاً. (MacMichael. 1935).

سارت الإدارة البريطانية على ذات النهج في ضم ودمج الكيانات الادارية الصغيرة إلى أخرى كبيرة، حيث منحت للبقارة إمارة خاصة بهم في جنوب دارفور تحت زعامة ابن عبد الله التعايشي ويسمى عمر الخليفة، في حين أبقى على إدارات أخرى كالهبانية والبني هلبة والفلاتة تابعة للمفتش البريطاني مباشرة (Hamilton. 1935)، كان الإداريون البريطانيون يخططون لجعل كامل دارفور في ست مراكز إدارية أهلية فقط، تخضع كلها لزعماء ذوي نفوذ وسلطة على أن يمثلوا الأئموذج الجيد للإدارة البريطانية على غرار زعماء إمارات شمال نيجيريا وبالفعل تم تقسيم دارفور إلى ست مراكز إدارية وهي: مركز الفاشر، مركز شرق دارفور، مركز جنوب دارفور، مركز شمال دارفور، مركز غرب دارفور ومركز دار مساليت، إلا أنها قُلصت عقب الحرب العالمية الثانية بضم مركز شرق دارفور إلى الفاشر لتصبح خمس إدارات فقط. (دار الوثائق، منوعات، 3520/265/12).

كان زعماء الإدارات المحلية يعملون وفق خطط الحكومة التي حافظت على بقائهم بها باستثناء المسئول على مقدمية شمال دارفور المقدم محمد يوسف محمد شريف، فقد قاموا بعزله بسبب كثرة الشكاوى ضده سنة 1927، إلا أنهم أرغموا على إعادة تنصيبه بعد عامين من عزله، إلا أن منطقته الإدارية قد حُددت بديار معينة تفادياً لبعض المشاكل

دارفور تحت قانون الحكم المحلي لعام 1951 تحت مسؤولية مفتش المركز ومعه مجلس استشاري معين يعاونه في أداء مهامه، أما في دار مساليت فلم يتم تأسيس مجلس ريفي دار مساليت إلا في عام 1953، فيما عدا مجلس الفاشر فإن كل المجالس لم تباشر مهامها بصورة رسمية تحت قانون الحكم المحلي لعام 1951 إلا بعد الاستقلال وكل هذه المجالس تمارس نفس صلاحيات مجلس الفاشر تقريباً (موسى. عباس صالح، 2007).

وفي الخلاصة يمكن القول إنه حينما كانت بقية أجزاء السودان الشمالي تحكم حكماً مباشراً كانت دارفور تحكم نفسها حكماً غير مباشر من خلال زعمائها القبليين فرأى البريطانيون أنه من غير الضروري إجراء تعديلات جوهرية في نظامها القبلي، وإنما معالجة نواحي القصور فيه بما يتماشى مع الإدارة الجديدة ويتم ذلك بإبداء الآراء والمقترحات وإصدار القوانين المنظمة للعملية الإدارية، وحينما طرحت المقترحات حول سياسة الحكم غير المباشر كانت دارفور تمارس أصلاً هذا النوع من الحكم وعندما بدأ تطبيق تلك السياسة عام 1927 كانت دارفور مهيأة لهذا النظام الذي ما لبث أن أصبح جزءاً من طبيعة دارفور.

#### الخاتمة:

مرت تجربة الإدارة الأهلية في دارفور بمراحل متعددة، بدءاً من سياسة بنس ميروك التي ركزت على دمج الكيانات القبلية الصغيرة مع بعضها البعض، وصولاً إلى تكوين مجالس محلية على مستوى المراكز والمديرية، وواجهت هذه التجربة عديد تحديات، مثل التنوع القبلي الكبير والاختلافات في العادات والتقاليد، بالإضافة إلى رغبة بعض القبائل في الاستقلالية، على الرغم من ذلك حققت بعض النجاحات كتقوية دور زعماء القبائل وتحسين كفاءة الإدارة المحلية. ووفرت هذه التجربة أنموذجاً فريداً للحكم في السودان، تميز بدمج العناصر القبلية مع النظام الإداري الحديث، إلا أنه في عام 1956 أبعد الاستقلال تم إلغاء الإدارة الأهلية في دارفور، وتم استبدالها بنظام حكم محلي يعتمد على نتائج الانتخابات.

أما مستقبلاً سيكون من المهم النظر في دروس تجربة الإدارة الأهلية في دارفور عند وضع سياسات إدارة الاقليم. كما يجب أن تأخذ هذه

التعديلات أيضاً سحب مركز كباكية الفرعي وضمه لمركز شمال دارفور بدلاً عن تبعيتها للفاشر وفي عام 1944 تم سحب مركز مليط الفرعي وتخفيض عدد رجال البوليس وتسليم الإدارة بالكامل إلى الشرتاي آدم تيمم كرئيس للإدارة الأهلية بتلك المنطقة (MacMichael. H. 1935 A).

في أغسطس 1944 تم تكوين مجلس مديرية دارفور بأمر من حاكم عام السودان، ويتكون من واحد وعشرين عضواً إضافة إلى مدير المديرية رئيساً ونائباً له وهو في الغالب مكون من زعماء القبائل على مستوى المديرية علاوة على بعض الأعضاء المختارين بحكم وظائفهم الإدارية وممثلين للتجار، وتجتمع هذا المجالس مرة في العام وهو مجلس استشاري أكثر منه تنفيذي أو تشريعي (MacMichael. H. 1915 A).

أما بخصوص إنشاء بقية مجالس المراكز فقد أنشأ مجلس مدينة وضواحي الفاشر في عام 1939 تحت رئاسة مفتش المركز وفيه طبقت لوائح قانون الحكومة المحلية لعام 1937 وكانت بالتعيين، ويتكون هذا المجلس من مجلسين الأول مجلس مدينة وضواحي الفاشر، والثاني مجلس ريفي شرق دارفور، يبلغ عدد عضويته واحد وعشرون عضواً ولا يزيدون عن سبعة وعشرين عضواً، وبعد صدور قانون الحكم المحلي لعام 1951 تم إعادة تكوين هذا المجلس تحت هذا القانون في عام 1953 بسلطات أوسع وزيدت العضوية إلى تسعة وعشرين عضواً وغالبية العضوية تكون بالانتخاب، ومنحت للمجلس كل السلطات المالية والإدارية ما عدا فيما يختص بجمع الأموال للأغراض السياسية والدينية، ويجتمع ثلاث مرات سنوياً وله لجان متخصصة تتكون من اللجنة المالية، لجنة التخطيط، ولجنة التجارة ولجنة التعليم وقد انفصل مجلس ريفي شرق دارفور عن مجلس مدينة وضواحي الفاشر بعد الاستقلال (MacMichael. H. A. 1915).

شهد عام 1948 تكوين مجلس ريفي جنوب دارفور ومجلس ريفي غرب دارفور أما في شمال دارفور فقد باشر مفتش المركز سلطات الحكومة المحلية كرئيس لمجلس ريفي شمال دارفور عام 1950 تحت قانون المجالس لعام 1937، وفي عام 1953 صدر أمر تأسيس مجلس ريفي شمال

- Lampen. G.D. **History of Darfur**. S.N.R: Vol.31 part.2, 1950

## 3. الكتب

- Hamilton. J. A, **Devolutionary principles in native administration**, (from The Anglo-Egyptian Sudan from within), London, 1935.
- Lugard. F.D. the mandate in british tropical Africa .William BLack Wood Sons Ltd Edin Burah, London,1926.
- MacMichael. H. A, **The Anglo-Egyptian Sudan**, Faber Limited press, London . 1935.
- MacMichael. H. A. , **Darfur Who's Who**. Typewritten Khartoum University Library, 1915.

## ثانياً: المراجع.

## 1. الكتب العربية

- آدم. ايدام عبد الرحمن، تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات في العصور الوسطى، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2008.
- أبو سليم، محمد إبراهيم، الفور والأرض، وثائق تملك دار جامعة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، الخرطوم، 1975.
- أبو سن. علي عبد الله، مذكرة تاريخية عن مديرية دارفور ووضعها، دار الوثائق القومية، الخرطوم، 1967.
- جاد الله. عبد الله على، مع الإدارة الأهلية في مسيرتها، مركز عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، 2005.
- حسين. عبد الله، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصرية، ج1، مؤسسة هنداوي لتعليم والثقافة، مصر، 2012.
- داود. عبد المجيد عبد الرحمن، صراع الموارد وأثرها على الأمن الوطني السوداني، مركز إيمان للطباعة والنشر، الخرطوم، 2009.
- صالح. التجاني مصطفى محمد، الصراع القبلي في دارفور، أسيايه وتدابيرته وعلاجه : دراسة في علم الاجتماع والانثروبولوجيا التطبيقية، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، 2000.

الأنظمة بعين الاعتبار التنوع القبلي الكبير في دارفور، وأن تضمن مشاركة جميع المكونات الاجتماعية في عملية صنع القرار.

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

## 1. دار الوثائق القومية السودان

## National Records Office of Sudan (N.R.O.S)

- دار الوثائق القومية، الخرطوم. أبي شوك. أحمد إبراهيم ، "مذكرة عن الإدارة الأهلية النشأة والتطور"، متنوعات 3520/265/12
- دار الوثائق القومية الخرطوم، متنوعات 1/1654/126/، الإدارة الأهلية
- دار الوثائق القومية الخرطوم، متنوعات 1/1405/78/ الإدارة الأهلية.
- دار الوثائق القومية الخرطوم، المتنوعات 1/1655/126/ الإدارة الأهلية
- دار الوثائق القومية الخرطوم، متنوعات 1/2451/171/ الإدارة الأهلية بين الإنشاء والبقاء

- Gazette 1/6/21. Published by authority Khartoum, 15th June. 1922, N.R.O.S,
- Gazette 1/7/24. Published by authority Khartoum, 15th January. 1925, N.R.O.S,
- Gazette 1/7/26. Published by authority Khartoum, 15<sup>th</sup> January. 1927, N.R.O.S,
- Darfur kutum. A. 41/2/6. Governor Darfur to Governor General .25.may 1919, N.R.O.S,
- Darfur- kutum. B. 10/1/1, Governor Darfur to civil secretary, 15<sup>th</sup> Nov 1924, N.R.O.S
- Darfur-kutum. B. 11/2/2, Governor Darfur to civil secretary, 22th January 1925, N.R.O.S,
- Darfur Kutum. B. 11/1/3
- Intell 1/36/182. Native Administration 1925 – 1933, N.R.O.S
- Annual Report for 1928. Reports on the financial, administration and condition of the Sudan (Annual Report) N.R.O.S

## Sudan Notes&amp;

## 2. السودان في مدونات ورسائل

## Records (S.N.R)

- عبد الله. علي حسن ، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986.
- محجوب. محمد أحمد، الحكم المحلي في السودان، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1945
- موسى. عباس صالح، مسار الحكم المحلي في السودان (الماضي ورؤية مستقبلية)، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الخرطوم، 2007.
- يواقيم. رزق مرقص، تطور نظام الإدارة الأهلية في السودان في عهد الحكم الثنائي الأول 1899 – 1924، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1984.
- 2. الكتب المترجمة**
- جعفر محمد علي بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية 1919م – 1939م ترجمة هنري رياض، الخرطوم: مكتبة خليفة عطية، 1972.
- 3. الدوريات**
- الطريقي. العجب أحمد ، "الإدارة الأهلية في السودان"، مجلة الخرطوم، العدد 10، يوليو 1967.
- نجيب. جعفر محمد علي ، "رأي في الإدارة الأهلية"، مجلة الخرطوم، ع6، مارس 1966، الخرطوم.
- 4. الرسائل والأطاريح**
- عبد الله صالح يوسف، الإدارة الأهلية في النيل الأبيض 1922 – 1948، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الخرطوم، 1985.